المبادرة

شعارنا
"نبدأ حيث
يتوقّف الآخرون"

في هذا العدد:

ص٣ دور المرأة في المجتمع

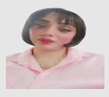
ص٣ أهم المشاكل التي تواجه العراق

ص٣ العراق نموذجاً لأزمة الهويات القاتلة والانقطاع التاريخي

ص٤ أثر الموروث الاجتماعي على واقع المرأة العراقية

ص٤ أسباب البطالة في المجتمع العراقي

ص٤ التعايش السلمي والحياة المشتركة وأساس الوجود والتطور

العدد ٠١ / الخميس ١٥ كانون الأول ٢٠٢٦ | رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق – بغداد – ٢٩١٧ - ٢٠٢٥ | جريدة يومية سياسية – ثقافية – اقتصادية - اجتماعية

التحديات البنيوية والراهنة في العراق: مقاربة تحليلية

يواجه العراق أزمات مركبة ومتداخلة تعيق مساره نحو الاستقرار والتنمية المستدامة. تتوزع هذه الأزمات على مستويات عدة، بدءاً من الانسداد السياسي والاختلال الاقتصادي، وصولاً إلى التدهور البيئي والتفكك الاجتماعي، وهي نتاج تراكمات تاريخية وسوء إدارة مزمن.

أولاً: المعضلة السياسية والأمنية

تتمحور الأزمة السياسية حول ضعف المؤسسات وعجز البرلمان عن تشكيل حكومات ائتلافية متماسكة، مما يخلق فراغاً دستورياً متكرراً. يفاقم هذا الوضع تفشي الفساد المالي والإداري الذي ينخر جسد الدولة، فضلاً عن ظاهرة "السلاح المنفلت" التي تقوض سلطة القانون وتغذي النزاعات الداخلية.

ثانياً: التحديات الاقتصادية

يعاني الاقتصاد العراقي من "الريع" المفرط، حيث الاعتماد الكلي على النفط يجعله رهينة لتقلبات الأسواق العالمية ويعيق تنويع مصادر الدخل. وقد أدى هذا الخلل، بالتوازي مع تهالك البنية التحتية وضعف القطاعات الإنتاجية، إلى ارتفاع معدلات البطالة (لا سيما بين الشباب والخريجين) واتساع رقعة الفقر.

ثالثاً: التدهور البيئي

يشهد العراق كارثة بيئية تتمثل في شح المياه، التصحر، وتلوث الهواء والتربة جراء الصناعات النفطية وسوء إدارة الصرف الصحي والنفايات. هذه العوامل تهدد الأمن الغذائي وسبل العيش، خاصة في المناطق الريفية.

رابعاً: الواقع الاجتماعي والديموغرافيا

خلفت الحروب المتعاقبة ندوباً عميقة في النسيج الاجتماعي، تمثلت في ملايين الأيتام والأرامل، وتزايد العشوائيات، والهشاشة الاجتماعية. كما يشكل النمو السكاني المرتفع ضغطاً إضافياً على الموارد المحدودة والخدمات المتردية أصلاً.

خامساً: الجذور التاريخية

لا يمكن فصل هذه المشاكل عن السياق التاريخي لتأسيس الدولة العراقية الحديثة في عشرينيات القرن العشرين، وما رافقها من أخطاء بنيوية وصراعات هوياتية، استمرت مع تعاقب الأنظمة السياسية المختلفة.

صبحي البدري رئيس التحرير

تحذيرات من عاصفة ديون وارتفاع الرواتب تهدد استقرار العراق الاقتصادي

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات مالية خطيرة تهدد بزعزعة استقراره، وسط تحذيرات من خبراء اقتصاديين من أن البلاد تدخل مرحلة حرجة بسبب تفاقم الديون العامة واستمرار العجز المالي. وتتصاعد المخاوف من احتمالات اللجوء إلى خفض قيمة الدينار العراقي كحل سريع، وهو إجراء قد تكون تبعاته الاجتماعية والاقتصادية كارثية على المواطن الذي يتحمل العبء الأكبر في مثل هذه السيناريوهات.

وتشير البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي إلى ارتفاع الدين العام الداخلي إلى أكثر من ٨٧ تريليون دينار (نحو ٥٩ مليار دولار) بحسب إحصاءات منتصف العام الماضي، مسجلاً زيادة ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة. ويأتي هذا الارتفاع نتيجة العجز الكبير في تغطية النفقات العامة، في ظل غياب موازنة معتمدة للعام الحالي. ويحذر الاقتصاديون من أن تجاهل هذا الملف أو تأجيل معالجته سيؤدي إلى تفاقم الأعباء على الاقتصاد الوطني لسنوات مقبلة، وسينعكس سلباً على الحكومات القادمة وقدرتها على تقديم الخدمات.

تمثل النفقات المرتبطة بالرواتب عبئاً متزايداً على الخزينة العراقية. فقد أشارت بيانات اللجنة المالية النيابية إلى تجاوز كتلة الرواتب ٦٠ تريليون دينار خلال العام الماضي، ثم ارتفعت بشكل حاد. وكشف رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أن رواتب عام ٢٠٢٤ بلغت نحو ٩٠ تريليون دينار، من إجمالي إنفاق وصل إلى ١٥٦ تريليون دينار ضمن موازنة مقدرة بـ ٢١٣ تريليون دينار. ويُعزى هذا التصاعد إلى موجة التعيينات الواسعة التي أقرتها الحكومة مؤخراً، مما يطرح تساؤلات حول استدامة هذا النموذج الإنفاقي في ظل اعتماد البلاد شبه الكلي على إيرادات النفط المتقلبة.

يضاف إلى التحديات الداخلية عامل خارجي يتمثل في التقلبات الحادة التي تشهدها أسواق النفط العالمية، بين ارتفاعات سريعة وانخفاضات مفاجئة. وتعتمد الموازنة العراقية بنسبة تفوق ٩٠٪ على إيرادات النفط، مما يجعل الاقتصاد الوطني شديد التأثر بتلك التقلبات. ويُذكر أن العراق مرّ بأزمات مالية سابقة بسبب انهيار أسعار النفط، تلتها فترات تحسن مع ارتفاع الأسعار بفعل التوترات الجيوسياسية، مما يبرز الطبيعة الهشة للاقتصاد الريعي غير المتنوع.

يثير التصاعد المالي والضغوط على الاحتياطيات النقدية حديثاً عن احتمال لجوء السلطات إلى خفض قيمة الدينار العراقي (رفع سعر صرف الدولار) كإجراء تقشفي لمواجهة العجز. إلا أن الخبراء يحذرون من أن هذه الخطوة ستكون بمثابة صدمة للمواطنين، حيث ستؤدي إلى:

- ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار السلع المستوردة.
- تآكل القوة الشرائية للأجور والمدخرات.
- تفاقم الأوضاع المعيشية وزيادة معدلات الفقر.
- احتمالية حدوث اضطرابات اجتماعية.

يقف العراق عند مفترق طرق مالي حاسم. فاستمرار النهج الحالي في الإنفاق غير المدعوم بإصلاحات هيكلية وإدارة رشيدة للديون، يهدد بخلق أزمة شاملة. وتكمن الحلول الجذرية في:

١. الإسراع في إقرار الموازنة العامة مع وضع ضوابط صارمة للإنفاق.
٢. تنويع مصادر الإيرادات العامة والحد من الاعتماد شبه الكلي على النفط.
٣. مراجعة سياسة التوظيف في القطاع العام وربطها بمعايير الكفاءة والحاجة الفعلية.
٤. معالجة ملف الديون عبر خطة زمنية واضحة وشفافة، وتجنب الحلول الانكماشية السريعة التي تثقل كاهل المواطن.
٥. تعزيز الحوكمة الاقتصادية ومكافحة الفساد المالي والإداري الذي يستنزف الموارد.

يبدو واضحاً أن تجاوز الأزمة يتطلب إرادة سياسية حقيقية لاتخاذ قرارات صعبة وإصلاحات هيكلية طويلة الأمد، بدلاً من الإجراءات الترقيعية التي قد تؤجل المشكلة لتفجر لاحقاً بشكل أعنف.

البرلمان العراقي.. هل تسيطر المحاصصة على تشكيل اللجان النيابية؟

مع شروع مجلس النواب في اتخاذ إجراءات تشكيل لجانه المتخصصة بعدد من الملفات، أثار مراقبون تساؤلات وإشكالات تتعلق بآلية عمل هذه اللجان، في ظل استمرار اعتماد المحاصصة الحزبية في توزيع عضويتها، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء السلطة التشريعية، بحسب آراء متطابقة.

ويرى مراقبون أن إخضاع اللجان النيابية لمنطق المحاصصة أفقدها دورها الحقيقي، سواء في الجانب الرقابي أو التشريعي، مطالبين بأن يتم توزيع النواب على اللجان وفقا للاختصاص والخبرة، وبعيدا عن الاعتبارات السياسية والحزبية، بما يتيح لها ممارسة مهامها في التشريع واستجواب المسؤولين ومحاسبة المقصرين.

وفي هذا السياق، وجّه رئيس مجلس النواب هيبت الحلبوسي، خلال أحدث جلسة برلمانية، الكتل السياسية إلى الشروع بعملية توزيع النواب على اللجان، في مسعى لإنهاء هذا الملف بشكل سريع.

إن تراجع أداء البرلمان يعود بالدرجة الأساس إلى غياب الكفاءات، وعدم اعتماد مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، إلى جانب تدخل المحاصصة الحزبية والطائفية، موضحا أن من غير المنطقي، على سبيل المثال، إسناد رئاسة لجنة الطاقة أو الاقتصاد إلى نائب لا يمتلك خلفية أو اختصاصا في هذا المجال.

وأن المشكلة بنيوية وتتعلق بطبيعة النظام السياسي أكثر من ارتباطها بالأشخاص، مشيرا إلى أن الأحزاب تعمل ضمن هذا الإطار، وهو ما يفسر، ضعف قدرة البرلمان على استجواب الوزراء، إذ تنظر بعض الكتل إلى الاستجواب بوصفه استهدافا سياسيا لوزيرها، ما يدفعها إلى تجنب الصدام مع الكتل الأخرى.

ويؤكد أن هذه المعادلة أسهمت في إضعاف البرلمان، لاسيما أن اللجان النيابية تمثل العمود الفقري للمجلس، خصوصا فيما يتعلق بالجانب الرقابي والتشريعي، في وقت تتولى إدارتها شخصيات وصفها بالضعيفة.

وغالبا ما يثير تشكيل اللجان النيابية جدلا واسعا في الأوساط السياسية والحزبية، ولا سيما أن عددا من الكتل السياسية رفعت، خلال حملاتها الانتخابية، شعارات الابتعاد عن المحاصصة واعتماد الكفاءة معيارا أساسيا.

وشهدت الدورة البرلمانية السابقة إشكالات عدة في هذا الإطار، إذ ضمت تشكيلة البرلمان نوابا يحملون شهادات دون الجامعية، بينهم ٢٦ نائبا من حملة شهادة الثانوية و٢٣ آخرين من حملة شهادة الدبلوم، جرى التصويت لهم في لجان حساسة مثل المالية والنزاهة والدفاع والخارجية والتخطيط الاستراتيجي والكهرباء.

أن البرلمان يضم لجانا نيابية متعددة، ويجب أن يتم اختيار أعضائها ورؤسائها على أساس الاختصاص، بعيدا عن المجاملات والمحاصصة الحزبية، وأن هذه اللجان تتحمل مسؤوليات ومهاماً دقيقة تتطلب خبرة ومعرفة في مجال عملها.

وأن لجانا مثل المالية والاقتصاد تمثل البرلمان والدولة فيئا، وتتطلب إسنادها إلى شخصيات تمتلك فهما عميقا للوضع الاقتصادي العام، وقادرة على تشخيص الأزمات واقتراح الحلول المناسبة.

وأن مراعاة الاختصاص في تشكيل اللجان النيابية باتت ضرورة ملحة، داعيا إلى تعميم هذا المبدأ ليشمل الكابينة الوزارية والمستشارين في مؤسسات الدولة، بهدف الوصول إلى نتائج أفضل في معالجة المشكلات التي يعاني منها العراق.

واعتمد البرلمان، خلال الدورات السابقة، مبدأ المحاصصة بوصفه آلية لتوزيع أعضاء اللجان وتقاسم رئاساتها، وهو ما أدى في الغالب إلى نشوب خلافات حادة بين الكتل السياسية، لا سيما بشأن رئاسة اللجان المهمة.

وفي الدورة الماضية، اضطر البرلمان إلى تأجيل حسم رئاسات اللجان إلى الفصل التشريعي الثاني، نتيجة الخلافات العميقة وعدم التوصل إلى توافق سياسي، إذ جرى التعامل مع هذه اللجان على غرار الوزارات، ولا سيما اللجان الرئيسة المصنفة ضمن الفئة "أ".

المرأة العراقية في الدورة البرلمانية: بين الواقع الضاغط والتشريعات المؤجلة

مع بدء الدورة النيابية السادسة، يُطرح ملف المرأة العراقية كاختبار جدي لإرادة السلطة التشريعية في معالجة قضايا مؤجلة لعقود. تواجه المرأة تحديات مركبة تتراوح بين القيود الاجتماعية والثغرات القانونية، مما يستدعي خطوات تشريعية عاجلة وتمكيناً سياسياً حقيقياً يتجاوز الشكلية.

أبرز المطالب التشريعية العالقة:

١. تفعيل مفوضية حقوق الإنسان: يشكل الفراغ المؤسسي الناتج عن إدارة المفوضية من قبل السلطة التنفيذية انتهاكاً لمبادئ استقلاليتها. يتطلب الأمر من البرلمان الجديد انتخاب أعضاء جدد لضمان رصد الانتهاكات ومتابعة تنفيذ القوانين الخاصة بحقوق المرأة.

٢. إقرار قوانين حماية المرأة: لا يزال قانون مناهضة العنف الأسري وقانون حقوق الطفل يرزحان تحت ركام التأخير، رغم إحالة الأول إلى البرلمان منذ عام ٢٠٢٠.

٣. مراجعة قانون الأحوال الشخصية: تثير التعديلات الأخيرة للقانون، خصوصاً ما يتعلق بالمدونة الجعفرية، انتقادات واسعة بسبب انتقاصها من حقوق المرأة والأطفال، مما يتطلب إعادة نظر تضمن التوازن والإنصاف.

واقع مركب: بين الأعراف الاجتماعية والتمثيل الشكلي:

- ضغوط مجتمعية خانقة: تفرض الأعراف قيوداً على حق المرأة في التعليم والعمل واختيار شريك الحياة، كما تتفشى "جرائم الشرف" وسط غياب الإحصائيات الرسمية الدقيقة.
- تمثيل سياسي هش: يتسم أداء الكثير من البرلمانيات بالتبعية لتوجهات الكتل السياسية، مما يقوّض استقلالية الدفاع عن قضايا المرأة رغم حصول بعضهن على مناصب وزارية.
- أرقام مقلقة: تشير إحصائيات سابقة إلى تسرب نحو ٤٧٪ من الإناث من التعليم الابتدائي، مما يعكس هشاشة وضعهن الاجتماعي والاقتصادي.

خلفية ونظرة مستقبلية:

شهدت المرأة العراقية تقدماً تشريعياً مبكراً عبر قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، لكن التعديلات اللاحقة شكلت تراجعاً ملحوظاً. اليوم، المطالبة بإصلاح حقيقي تتطلب من البرلمان الجديد تحويل الخطاب السياسي إلى أفعال، عبر تشريع قوانين حامية، ومراجعة القوانين المجحفة، وضمان تمثيل حقيقي للمرأة في المناصب القيادية. أي تقاعس في هذا الملف لن يؤثر فقط على نصف المجتمع، بل سيهدد الاستقرار الاجتماعي والتنمية الشاملة للعراق.

الانسحاب الأمريكي من عين الأسد: خطوة في مسار التوتر الإقليمي

أفاد مسؤول عراقي بانتهاء الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من قاعدة عين الأسد في محافظة الأنبار، مما ينهي وجود القوات الأمريكية والعاملين المدنيين التابعين للتحالف الدولي في هذه القاعدة بشكل تام.

ويأتي هذا الانسحاب في إطار تنفيذ الاتفاق المبرم بين بغداد وواشنطن لإنهاء المهام القتالية للتحالف، حيث تولت القوات الأمنية العراقية إدارة الموقع. وقد سبق أن أكدت القيادات العسكرية العراقية اكتمال الاتفاق الفني للانسحاب قبل ثلاثة أشهر.

ويترافق هذا التطور مع تصاعد حاد في التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، وسط مخاوف من تداعيات أي مواجهة محتملة على الأراضي العراقية. وقد أعلن الحرس الثوري الإيراني أن قواته في "أعلى مستويات الجاهزية"، مع زيادة مخزون الصواريخ منذ حزيران/يونيو الماضي.

وتجدر الإشارة إلى أن التواجد العسكري الدولي المتبقي يتركز حالياً في قاعدة حرير بإقليم كردستان العراق، فيما تبقى المنطقة على أعصابها في انتظار تطورات الأيام المقبلة.

الغموض السياسي في إيران..
الاحتجاجات الشعبية وسيناريوهات المستقبل

تشهد إيران منذ فترة موجة احتجاجية واسعة، متأثرة بتدهور الأوضاع الاقتصادية والأزمات الاجتماعية، مما يفتح الباب أمام تساؤلات عميقة حول مستقبل النظام ومحددات التغيير السياسي المحتمل. وعلى الرغم من التصعيد الأمني وحجم القمع الميداني، تظل المؤشرات غير واضحة بشأن قدرة هذه الاحتجاجات على إحداث تغيير جذري في بنية الحكم، خاصة في ظل تعقيد المشهد الداخلي وتداخل العوامل الإقليمية والدولية.

السياق الراهن: الاحتجاجات بين الضغط الشعبي ومتانة الأجهزة الأمنية لا تزال الاحتجاجات تعبر عن استياء واسع من السياسات الداخلية، وقد أسفرت عن سقوط مئات الضحايا. ومع ذلك، فإن قوة الأجهزة الأمنية وسيطرة الحرس الثوري وهياكل النظام تقلل من احتمالات الانهيار السريع. وتبقى التكهنات الدولية، لاسيما من جانب الإدارة الأمريكية، عاملاً مؤثراً وإن كان غير حاسم في المعادلة، إذ تتراوح المواقف بين دعم رمزي للمحتجين واستمرار فتح قنوات التفاوض المحتملة مع طهران.

سيناريوهات التغيير المحتملة: استمرار النظام أم بروز معارضة بديلة؟

يطرح المشهد الإيراني احتمالين رئيسيين: الأول هو استمرار النظام الحالي مع إمكانية صعود وجوه جديدة داخل الإطار السياسي القائم، على غرار تجارب سابقة في المنطقة. والثاني يتمثل في احتمال انتقال السلطة إلى قوى معارضة، وهو ما يفتح نقاشاً حول طبيعة البدائل المطروحة، والتي تتراوح بين شخصيات ذات خلفية نظامية سابقة مثل الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد، وقوى معارضة منظمة مثل مجاهدي خلق بزعامة مريم رجوي، أو حتى استعادة رمزية للملكية عبر رضا بهلوي. وتكمن الإشكالية الأساسية في افتقاد الساحة الإيرانية لتحالف معارض موحد وقادر على تقديم رؤية بديلة واضحة، مما يزيد من احتمالية الفوضى أو الصراع الداخلي في حال سقوط النظام الحالي.

ملفات الشخصيات البديلة المحتملة:

1. محمود أحمدي نجاد:

يمثل نموذجاً لشخصية من داخل النظام لكنها اتجهت إلى انتقاد القيادة الحالية. تُتهم توجهاته بالتقارب مع الخطاب الشعبي وبالميل نحو سياسات اقتصادية شعبوية، وإن كانت مواقفه لا تزال ضمن الإطار العام للجمهورية الإسلامية وإن بصورة ناقدة.

2. مريم رجوي:

كرئيسة منتخبة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، تقدم رؤية بديلة جذرية تهدف إلى إسقاط ما تسميه "الديكتاتورية الدينية". تواجه منظمتها اتهامات من النظام بالتطرف، كما أن علاقاتها الدولية وخصوصاً مع بعض الأوساط الغربية تثير جدلاً حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه في أي مرحلة انتقالية.

3. رضا بهلوي:

يُمثل استمراراً لرمزية النظام الملكي السابق، ويحظى باهتمام إعلامي ودعم محدود من بعض المحتجين. يسعى لتقديم نفسه كقائد وطني بديل، وإن كان يُنظر إليه من قبل كثير من الإيرانيين على أنه شخصية منفصلة عن الواقع الداخلي ومعتمدة على الدعم الغربي، مما قد يحدّ من قاعدة تأييده الشعبي.

التداعيات الإقليمية والدولية: أي تحول جذري في إيران سيُحدث تأثيرات كبرى على استقرار المنطقة، وخاصة في الملفات المرتبطة بالصراعات في سوريا واليمن والعراق، وكذلك في سياسات الطاقة والأمن النووي. كما أن دور القوى الدولية، لاسيما الولايات المتحدة والدول الأوروبية، سيكون حاسماً في تشكيل أي عملية انتقالية محتملة. في ظل المتغيرات الحالية، يبقى مستقبل إيران معلقاً بين استمرارية النظام القائم من خلال آليات ضبط داخلية، واحتمال تحول تدريجي أو مفاجئ في حال تصاعد الضغط الشعبي والدولي معاً. ومع ذلك، فإن غياب بديل واضح ومتفق عليه يزيد من تعقيد أي سيناريوهات تغيير، ويجعل الساحة الإيرانية أمام مرحلة من الغموض السياسي الذي قد يطول أمده.

المشهد الكردي في العراق..
مفاوضات تشكيل الحكومة وصراع الرئاسة

تشهد الساحة السياسية في إقليم كردستان العراق جولة جديدة من الحوارات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، تهدف إلى حلّ الإشكاليات العالقة بشأن تشكيل حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية في بغداد. وتأتي هذه المفاوضات في وقت تتصاعد فيه الخلافات حول منصب رئاسة الجمهورية العراقية، الذي يتحول إلى محور رئيسي للتنافس بين القوتين الكرديتين الرئيستين.

إطار المفاوضات: عودة إلى طاولة الحوار

بعد شهر من التوتر والصراع الإعلامي، يعود الطرفان إلى مفاوضات مباشرة مُقرر أن تبدأ الأسبوع المقبل. وتتمحور النقاشات حول ملفين أساسيين: تشكيل الحكومة العاشرة لإقليم كردستان، وتوزيع المناصب الكردية في الحكومة الاتحادية العراقية. ويبرز خلاف حول نقطة انطلاق مفاوضات الإقليم، حيث يطالب الاتحاد الوطني بالاستمرار من حيث توقفت المفاوضات السابقة، فيما يصر الحزب الديمقراطي على البدء من جديد نظراً لتغير المعطيات السياسية.

خلافات داخلية: وزارة الداخلية وتوازن القوى

أبرز نقاط الخلاف الداخلي تتمثل في وزارة الداخلية في حكومة الإقليم. يُصر الحزب الديمقراطي على الاحتفاظ بالمنصب لأهميته الأمنية والسياسية في الظرف الراهن، بينما يطالب الاتحاد الوطني بنقله إلى كتلته. وتشير معلومات من مصادر داخل الطرفين إلى تقارب محتمل نحو منح الوزارة للاتحاد الوطني، لكن القرار النهائي مؤجل للمفاوضات المباشرة. وقد سبقت الجولة الحالية زيارة سرية لرئيس الاتحاد الوطني، بافل طالباني، إلى الولايات المتحدة، مما أثار تساؤلات حول الدور الخارجي في دفع الحوارات.

الأزمة المستمرة: برلمان معلق وحكومة متعثرة

مر أكثر من عام وأشهر على إجراء انتخابات برلمان إقليم كردستان، دون أن يتمكن الطرفان من تشكيل حكومة ائتلافية. وقد عقد البرلمان جلسة واحدة فقط لأداء اليمين الدستورية، مما يعكس عمق الأزمة السياسية. ورغم الاتفاق على خطوط عريضة لبرنامج حكومي، لا تزال مفاوضات توزيع الحقائب الوزارية والمناصب الرئاسية عالقة، مما يضع مصداقية العملية السياسية في الإقليم تحت الاختبار.

معركة بغداد: صراع الرئاسة والتمثيل الكردي

يتصدر الخلاف على منصب رئاسة الجمهورية العراقية أجندة المفاوضات الكردية. وبعد أن كان المنصب حكراً تقليدياً على الاتحاد الوطني بموجب تفاهمات سابقة، يطالب الحزب الديمقراطي بحق الترشيح بحجة تفوقه الانتخابي (٣١ مقعداً مقابل ١٨ للاتحاد). وقد رشح كل طرف مرشحه: الدكتور فؤاد حسين عن الحزب الديمقراطي، والدكتور نزار أميدي عن الاتحاد الوطني.

السياق العراقي الأوسع: تحييد شيعي ومطلب التوافق الداخلي

على عكس الدور الفاعل الذي لعبته الكتل الشيعية في السابق في دعم مرشح كردي محدد، تشير المعلومات إلى أن هذه المرة تشهد تحييداً شيعياً واضحاً، مع مطالبة الكتل الكردية بالتوافق الداخلي أولاً. وقد حذّرت الأطراف الشيعية من تقديم أي مرشح كردي إلى البرلمان دون اتفاق مسبق، مما يزيد الضغط على الحزبين الكرديين للوصول إلى حل وسط.

تُعدّ الجولة المقبلة من الحوارات اختباراً حقيقياً لإرادة الطرفين في تجاوز الخلافات التاريخية. فاستمرار الجمود يهدد باستنزاف الشرعية الداخلية للإقليم ويُضعف الدور الكردي في بغداد. النجاح في التوصل إلى اتفاق شامل، يشمل حكومة الإقليم والمناصب الاتحادية، سيعيد تثبيت الاستقرار النسبي للإقليم ويعزز موقف الكرد كشريك فاعل في المعادلة العراقية. أما الفشل فسيفتح الباب أمام تصعيد جديد قد يعيد المنطقة إلى مربع اللايقين السياسي والأمني.

الطلاق في العراق: تحليل لأزمة مجتمعية متعددة الأبعاد

يشكل الطلاق في العراق ظاهرة اجتماعية معقدة تتجاوز كونه حدثاً فردياً ليكون مؤشراً على تحولات عميقة في بنية الأسرة والمجتمع. لا تقتصر تداعياته على الجانب القانوني فحسب، بل تمتد لتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، حيث تتحمل المرأة والطفل العبء الأكبر لهذه التداعيات. تُظهر البيانات الأولية لعام ٢٠٢٥ اتجاهاً تصاعدياً مقلقاً في معدلات الطلاق، مما يستدعي تحليلاً معمقاً لأسباب هذه الظاهرة وآثارها.

الإطار الإحصائي: قراءة في بيانات الأشهر العشرة الأولى من ٢٠٢٥

تشير البيانات الرسمية إلى ارتفاع ملحوظ في عدد حالات الطلاق المسجلة في المحاكم العراقية خلال الفترة من كانون الثاني إلى تشرين الأول من عام ٢٠٢٥. فحالات الطلاق وفق احصائيات تقترب بمعدل يومي مما يقارب ٢٣٣ حالة طلاق، أي ما يعادل نحو ٩ حالات في الساعة. وتتصدر محافظتا بغداد والموصل بقية المحافظات في عدد الحالات المسجلة. من المهم الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تعكس الحجم الكامل للظاهرة، إذ أن عددا كبيراً من حالات الطلاق، خاصة في المناطق الريفية، تُنفذ خارج إطار المحاكم (الطلاق العشائري أو الاجتماعي) ولا تُسجل إلا عند الحاجة إلى إتمام معاملة رسمية.

تقييم تأثير التعديلات التشريعية: قانون الأحوال الشخصية والمدونة الجعفرية

أدخلت التعديلات الأخيرة على قانون الأحوال الشخصية العراقي والمدونة الجعفرية تغييرات جوهرية على النظام القانوني المنظم للأسرة. تشير المقارنة الأولية للمعدلات قبل وبعد التعديلات إلى أن القانون لم يسفر عن تغير واضح في اتجاه معدلات الطلاق، حيث سجلت الزيادة ما يقارب ٠,١ حالة يومياً فقط، وهو مؤشر ضئيل لا يمكن الاعتماد عليه.

ومع ذلك، يكمن الأثر الرئيسي لهذه التعديلات في التحول النوعي الذي أحدثته في موازين الحقوق، وخاصة فيما يتعلق بـ:

١. الطلاق الأحادي: حيث منحت الزوج حق تحويل عقد الزواج إلى أحكام المدونة الجعفرية دون موافقة الزوجة في حالات معينة، مما يفتح الباب أمام الطلاق من طرف واحد.

٢. حقوق الحضانة: تنقل أحكام المدونة الجعفرية حضانة الأطفال تلقائياً إلى الأب بعد بلوغ الطفل سن السابعة، بغض النظر عن تقدير مصلحة الطفل الفضلى.

٣. تقييد اتفاقيات ما قبل الزواج: حيث أن الشروط التي قد تدرجها الزوجة في عقد الزواج (كمنع تعدد الزوجات أو الطلاق دون موافقتها) لا تبطل التصرف المخالف لها (كالتعدد أو الطلاق) إذا تم تحت مظلة المدونة الجعفرية.

يرى المختصون أن تقييم الأثر الكامل للتشريعات الجديدة يحتاج إلى فترة زمنية أطول، لكن ثمة قلقاً من أن بعض بنودها قد تسهل عملية الطلاق دون أن توفر ضمانات كافية لحماية حقوق المرأة والأطفال.

المرأة والتبعات غير المتكافئة للطلاق

تجد المرأة العراقية نفسها في قلب هذه العاصفة الاجتماعية، حيث تتفاقم آثار الطلاق بسبب العبء القانوني والاقتصادي والاجتماعي. فبالإضافة إلى التحديات التي تفرضها الأحكام

القانونية الجديدة، تواجه المرأة المطلقة وصمة اجتماعية قاسية وصعوبات مادية قد تصل إلى حد الفقر، خاصة إذا كانت غير عاملة أو تمتلك مؤهلات محدودة. هذا الوضع يهدد مكتسباتها ويدفع بها إلى هامش الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

الأسباب الهيكلية والديناميكيات الدافعة للظاهرة

تعود أسباب ارتفاع معدلات الطلاق إلى شبكة معقدة من العوامل المتشابكة:

- الضغوط الاقتصادية: تمثل البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة وتدني مستوى الدخل عاملاً أساسياً في إضعاف استقرار الأسرة وخلق بيئة من التوتر الدائم.

- العوامل الاجتماعية والثقافية: لا يزال الزواج المبكر منتشراً، مما يزيد من احتمالية فشل العلاقة due إلى نقص النضج وعدم الاستعداد لتحمل المسؤوليات. كما يسهم تدخل الأهل وتفكك الروابط الأسرية الممتدة في تأجيج الخلافات.

- التكنولوجيا والتحول الرقمي: أدى سوء استخدام منصات التواصل الاجتماعي إلى ظهور أشكال جديدة من الخلافات الزوجية، مثل الغيرة المرضية والشك والخيانة الإلكترونية، مما يقوض الثقة بين الزوجين.

- العنف الأسري والإدمان: تشكل مظاهر العنف بمختلف أنواعه، إلى جانب مشكلة الإدمان على المخدرات أو المواد الأخرى، أسباباً مباشرة لانهيار العديد من الأسر.

- الطلاق الوهمي: ظهرت في السنوات الأخيرة حالات طلاق بهدف الحصول على الدعم الاجتماعي (راتب الرعاية)، مما يشوه البيانات الإحصائية الحقيقية ويخلق فجوة في الثقة بين المواطن والدولة، وفقاً لما أشارت إليه بعض المراجع الدينية من تحريم لهذا الفعل.

لا تمثل أزمة الطلاق في العراق مجرد إشكالية قانونية قابلة للحل بالنصوص التشريعية فقط، بل هي قضية مجتمعية شاملة تعكس اختلالات عميقة في البنى

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن الثبات النسبي في الأرقام بعد التعديلات القانونية يشير إلى أن الجذور الحقيقية للمشكلة تكمن خارج النصوص القانونية.

لذا، فإن معالجة هذه الأزمة تتطلب رؤية وطنية متكاملة تقوم على:

١. الإصلاح الاقتصادي: خلق فرص عمل واستقرار معيشي لتخفيف الضغوط المادية على الأسرة.

٢. التوعية والإرشاد الأسري: تعزيز برامج الإرشاد قبل وأثناء الزواج، وبناء قدرات المؤسسات التربوية والاجتماعية للتدخل الوقائي.

٣. تمكين المرأة: ضمان حصول المرأة على حقوقها الاقتصادية والقانونية الكاملة، ودعم مشاركتها في سوق العمل.

٤. مراجعة التشريعات: تقييم تأثير القوانين الحالية على تماسك الأسرة وضمان توافقها مع مبادئ العدالة وحماية حقوق جميع أفراد الأسرة، وخاصة الأطفال.

٥. مكافحة الظواهر الطارئة: معالجة قضايا مثل "الطلاق الوهمي" وإساءة استخدام التكنولوجيا عبر آليات رقابة وتوعية مناسبة.

فالأرقام المسجلة ليست بيانات جامدة، بل هي مؤشر على معاناة إنسانية حقيقية وحاجة ملحة لبناء سياسات عامة تستهدف حماية النسيج الأسري باعتباره اللبنة الأساسية للمجتمع العراقي.

مديرة التحرير
نجاة حسين الزغبي

هيئة التحرير
أنغام ابراهيم جميل– عمر جمعة حسين – محمد الشجيري

التصميم الفني
علي العجيلي

Mail: almpbadera@hmail.com

دور المرأة في المجتمع

مروة الطائي

تعتبر المرأة صانعة تغيير كبير ضمن أي مجتمع كان، ولطالما كان لدورها كمثقفة وقائدة ومعلمة وناشطة من أجل حقوقها وحقوق بنات جنسها في مجالات التعليم والعمل والسياسة والصحة، ساهم في رقي المجتمع وتقدمه الشامل، مستندة على قناعات ثقافية وتطالب بتطبيق كامل حقوقها المشروعة التي تكفلها الشرائع والقوانين الدولية.

ومن أهم أدوارها تربيه النشء كما تعمل على صقل شخصية الابناء وتعلمهم الاخلاق الانسانية وتغرس فيهم حب العلم والمعرفة مما يؤثر بشكل مباشر مما يؤثر على جيل يحترم حقوق المرأة. وتنظم جلسات توعية في المدارس والجامعات والمجتمع لتعزيز العلوم الاجتماعية بين النساء.

وفي المجال السياسي تشارك المرأة في الأحزاب وتتولى المناصب القيادية لتمثيل قضايا المرأة في المجتمع العراقي بصفتها قائدة وتساهم في بناء المجتمع وحماية الهوية الفكرية والإنسانية. ولا يمكن دورها الهام في المشاركة المجتمعية والاقتصادية.

والمرأة تعمل في مختلف الميادين كالقطاع الخاص والقطاع العام والصحي والتعليمي مما ساهم في تحسين رفاهية المجتمع ويزيد مستواها المعرفي والمهني. والعمل الحقوقي تشارك في المنظمات الحقوقية لحماية النساء من التمييز والمضايقات وتعزز المساواة والحرية والديمقراطية. والشراكة الأسرية تخلق بيئة هادئة من أجل تطوير المنظومة الاجتماعية وجعلها قادرة على التغيير من أجل حماية المجتمع من التلوث الفكري.

إنها المرأة التي تعكس أهمية دورها المحفز للنهوض بقوتها للدفاع عن إرادتها ووجودها في المجتمع من خلال دورها الشامل والتوعية والمشاركة والقيادة في العمل الجاد.

إن المرأة العراقية أثبتت عبر التاريخ والازمات التي مرّ بها العراق من حروب أدت إلى وجودها كبديل انساني عن دور الأب الذي كان ينشغل في حروب فرضتها السلطات من أجل أهداف سياسية غير انسانية وغير مشروعة.

إذاً، المرأة في العراق تحملت عبئاً ثقيلاً في ظروف اقتصادية سيئة للغاية والتي فرض عليها التراجع في ميادين عديدة نتيجة عدم اعطاء الحريات الاساسية للمرأة، بل حولها النظام السياسي إلى أدوات لتحقيق أهداف مريضة، والغاية من هذه الأهداف هو تحجيم دور المرأة في التعليم والثقافة والوعي الإنساني، وهذا يؤشر خارطة جديدة في حياة النسوة في العراق.

المرأة إذا أرادت أن ترسم مستقبل أفضل يجب أن تكون قادرة على التغيير إذا نظمت نفسها بشكل جيد وقوي كقوة مليونية ممكن أن تلعب دوراً في الحياة السياسية في العراق.

العراق نموذجاً لأزمة الهويات القاتلة والانقطاع التاريخي

آكار تاج الدين

نسعى من خلال هذا المقال إلى تفكيك بنية الخطاب الديني المهيمن في منطقة الشرق الأوسط (والعراق بصفة خاصة)، معتبرين أن الأزمة ليست في الدين كجوهر روحي، بل في "المؤسسة الكهنوتية" التي تحالفت مع السلطة لتحويل المجتمع من "مواطنين" أحرار إلى "رعاع" وتابعين. وننطلق من فرضية أن الانقطاع عن التاريخ الحضاري العميق (ما قبل القرن العشرين) والتمسك بحدود وهويات مصطنعة، هو السبب الرئيس في حالة التيه الراهنة. وينبغي علينا العودة إلى الفلسفة والعلوم الإنسانية كأدوات لتنقية الوعي الجمعي وبناء عقد اجتماعي جديد قائم على جدلية (الأنا والآخر) ضمن التاريخ الكلي.

تعيش المجتمعات العربية، والعراقية تحديداً، حالة من "الاستلاب الذهني"، حيث لم يعد الدين مجرد علاقة رأسية بين الإنسان وخالقه، بل تحول عبر وسطاء (كهنة السلطة) إلى أداة للضبط الاجتماعي والسيطرة السياسية. إن المعضلة الأساسية تكمن في تحول الخطاب الديني إلى "مخدر" (دغدغة المشاعر) بدلاً من أن يكون دافعاً للنهضة. هذا الخطاب يعتمد على تغييب العقل النقدي واستبداله بالنقل الأعمى، مما ينتج أفراداً يعيشون حالة "القطيع" بدلاً من "المجتمع"، وحالة "التبعية" بدلاً من "المواطنة". حالة المحاصصة الطائفية والقومية التي يعيشها العراق جراء الخطاب السياسي للأحزاب والتيارات السياسية، أوصلت العراق إلى حالة العُقم السياسي والانسداد الثقافي والمجتمعي. الصراع الحاصل بين الأطراف المتصارعة (سنية – شيعية – كردية) تكرس بكل معنى الكلمة تشتت المجتمع تحت غطاء المحافظة على الهوية من الآخر. ما نعيشه هو المسير في درب الانقطاع التاريخي نحو هويات قاتلة.

تشير التحليلات السوسيولوجية إلى أن إحدى أكبر أزماتنا المعرفية هي "انتقائية التاريخ". نحن نتعامل مع الزمن بذاكرة مثقوبة، حيث نبدأ العد الزمني لوعينا من لحظة رسم الحدود السياسية (سايكس بيكو وما تلاها)، متجاهلين آلاف السنين من التراكم الحضاري.

فالتاريخ ليس مجرد أرقام تُحفظ، بل هو روح تسري في جسد الحاضر. إن الحدود السياسية التي رُسمت في القرن العشرين تحولت إلى "أصنام مقدسة". هذا التقديس للحدود المصطنعة (التي هي نتاج حروب الآخرين) جعلنا ننظر لمن هو خارجها كـ "آخر" معادٍ، ولمن ينتقدها كـ "خائن". حيث قبل القرن العشرين (قرن الحروب، الانقلابات، والتهجير)، كانت هذه الجغرافيا (بلاد الرافدين والشام) حاضنة لتنوع إثني وديني وثقافي مذهل، عاش فيه الجميع بتفاعل عضوي. العودة لهذا الوعي التاريخي العميق ليست حنين للماضي، بل هي استعادة لـ "شيفرة التعايش" التي فقدناها لصالح الدولة القومية-الدينية الحديثة المشوهة.

يمثل العراق "المختبر" الأكثر وضوحاً وقسوة لهذه الجدلية. ففيه تزاوجت "الكهنوتية الدينية" مع "التعصب القومي"، لتنتج ما سماه أمين معلوف "الهويات القاتلة". يعتمد الخطاب الديني-السياسي في العراق على عدة مرتكزات لإدامة السيطرة. تحويل التاريخ إلى "بكائية" مستمرة لشد عصب الأتباع، بدلاً من استخلاص العبر لبناء المستقبل. ووضع أسلاك شائكة حول العقل، بحيث يُحرم نقد الرموز أو مساءلة المسلمات التاريخية، مما يؤدي إلى "الإخصاء الفكري" للمجتمع.

إن الأزمة في العراق هي أزمة وعي بالعلاقة بين (الأنا) و(الكل). لقد غلبت "الأنانية الفجة" (سواء أنانية الفرد، العائلة، الحزب، أو الطائفة) على الروح الجماعية. غاب مفهوم أن "الكوني لا يقوم إلا بالجزئي"؛ فلا يمكن للعراق أن يستقر إذا كان المكون (الجزئي) يشعر بالتهديد، ولا يمكن للمكون أن يزدهر إذا كان الوطن (الكوني) خراباً.

إن الأساس في بناء المجتمعات المتقدمة ليس مجرد الطفرات العمرانية (ناطحات سحاب دون بشر أحرار)، بل هو "تطور الحالة الذهنية". وهنا يأتي دور الفلسفة والعلوم الإنسانية. حيث أن الإصلاح لا يبدأ من صندوق الاقتراع، بل من "رأس المواطن". حيث لا يمكن اعتبار الفلسفة ليست ترفاً نخبوياً، بل هي الأداة الوحيدة القادرة على تعليم الإنسان "كيف يفكر" لا "ماذا يفكر". هي التي تمنح الطمأنينة النسبية عبر البحث عن الحقيقة، بدلاً من "اليقينيات المطلقة" المزيفة التي يبيعها تجار الدين. وينبغي يجب تدريب العقل الجمعي على إدراك نسبية الزمن؛ فاللحظة الحالية ستصبح تاريخاً بعد ثوانٍ. هذا الإدراك يقلل من حدة التعصب للحاضر ويدفع للتخطيط للمستقبل بمسؤولية تاريخية. وعلينا عدم تقبل عملية "تلقين التاريخ"، بل علينا "معايشة التاريخ بروحه". أي أن نفهم "لماذا" حدثت الأشياء، وكيف تطورت الحضارات عبر التلاقح لا عبر الإفناء. يجب إعادة كتابة المناهج والخطاب الإعلامي ليركز على "المشتركات الإنسانية" التي عمرت لآلاف السنين، بدلاً من التركيز على "فترات الصراع" التي سادت في القرن الأخير.

إن الخروج من حالة "الرعاع" إلى حالة "المواطنة"، ومن "سجن الكهنوت" إلى "فضاء الحرية"، يتطلب ثورة معرفية شاملة. إن المعضلة ليست في وجود الدين، بل في "توظيفه" لخدمة أجندات سلطوية تحتقر العقل وتعبد النص الجامد.

ولهذا وللخروج من المستنقع الذي نحن فيه علينا البدء بالعمل على تحرير الدين من قبضة السياسيين، وتحرير السياسة من وصاية رجال الدين (الكهنة). الدين قيمٌ عُليا، والسياسة تدبير دنيوي نسبي. وإعادة الاعتبار للهوية الحضارية المركبة. فالعراق ليس مجرد دولة تشكلت عام ١٩٢١، بل هو وريث سومر وبابل وآشور والحضارة الإسلامية بتنوعها. هذه الهوية العميقة هي الترياق ضد السموم الطائفية. وعلينا ترسيخ مبدأ "الوجود بالآخر"، وإدخال مفاهيم فلسفية في التربية والتعليم تؤكد حقيقة أن "أنا لا أكون موجوداً إلا بوجود الآخر". إلغاء الآخر هو انتحار ذاتي. والأهم هي كسر التابوهات التي تمنع نقد الحدود، الأنظمة، والشخصيات التاريخية. المجتمع الذي لا ينتقد ذاته وتاريخه، محكوم عليه بتكرار مآسيه.

إن ما نعيشه اليوم من دمار هو نتيجة حتمية لقرن من "التجهيل الممنهج" و"الحدود القاتلة". الحل يكمن في العودة إلى الجوهر الإنساني، وتنقية "الحالة الذهنية" عبر مبضع الجراح الفلسفي، لإزالة الأورام الخبيثة التي زرعها كهنة السلطة، والعبور نحو مجتمع الإنسان الحر.

أهم المشاكل التي تواجه العراق

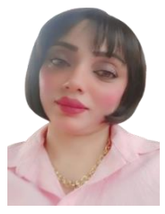

أنغام ابراهيم

يعاني العراق من مشاكل متعددة ومعقدة، تشمل التحديات السياسية مثل عدم استقرار الحكومات والفساد المالي والإداري، والتحديات الاقتصادية كالبطالة والفقر وتدهور البنية التحتية، والتحديات البيئية كالتلوث ونقص المياه والجفاف، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الحروب وتأثيراتها، مثل الهشاشة الاجتماعية والقضايا المتعلقة بانتشار السلاح وغياب القانون، مما يعيق استقرار البلاد وتنميتها.

١. المشاكل السياسية:

الفساد وعدم الاستقرار: انتشار الفساد المالي والإداري ينهك الاقتصاد ويستنزف موارد الدولة، بالتزامن مع عدم الاستقرار السياسي وصعوبة تشكيل حكومات مستقرة.

الأزمات السياسية: فشل البرلمان في تشكيل حكومات ائتلافية مستقرة؛ مما أدى إلى مآزق سياسية متكررة.

سيطرة السلاح: انتشار السلاح غير المنظم (المنفلت) يزعزع الاستقرار ويغذي الصراعات.

٢. المشاكل الاقتصادية:

البطالة والفقر: ارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب، وتزايد نسب الفقر مع الفشل في توفير فرص عمل كافية للخريجين.

تدهور البنى التحتية: ضعف القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتهالك البنى التحتية بسبب سوء الإدارة والفساد.

الاعتماد على النفط: اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط؛ مما يجعله عرضة لتقلب الأسعار والفشل في تنويع مصادر الدخل.

٣. المشاكل البيئية:

التلوث: تلوث الهواء والماء والتربة، وخاصة

بسبب تسرب النفط وحرق النفايات والصرف الصحي غير الكافي.

نقص المياه والجفاف: تدهور الموارد المائية والجفاف والتصحر؛ مما يؤثر على الزراعة ويهدد سبل العيش.

إدارة النفايات: أزمة إدارة النفايات الصلبة وانتشار المكبات العشوائية.

٤. المشاكل الاجتماعية:

الفقر والهشاشة الاجتماعية: انتشار الفقر ووجود ملايين الأيتام والأرامل وتزايد العشوائيات.

النمو السكاني: معدلات النمو السكاني المرتفعة تزيد الضغط على الموارد والخدمات.

تداعيات الحروب: آثار نفسية واجتماعية عميقة ناتجة عن الحروب والصراعات المتعاقبة.

٥. الجذور التاريخية والبنيوية:

تأسيس الدولة: مشاكل بنيوية رافقت تأسيس الدولة الحديثة في عشرينيات القرن الماضي، مع صراعات مستمرة بين المكونات والأنظمة السياسية المتعاقبة.

الصراع الدولي وتأثيراته على العراق

زينب موسوي

في عالم متغير وغير مستقر تبرز أحداث دولية تفرض هيمنتها على الوضع السياسي العالمي. فالأزمات جاهزة منذ عام ٢٠٢٥ ولكن في عام ٢٠٢٦ هناك عدة سيناريوهات ربما تحدث تغييرات جذرية وفق مصالح الدول التي هي أقوى في العالم كأميركا وروسيا والصين والاطماع الاسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، وسوف تلعب اسرائيل دوراً مهماً لصالح اميركا. ان الحرب الاسرائيلية -الايرانية قادمة وزيارة نتنياهو إلى اميركا اكدت جاهزية اسرائيل لضرب إيران وانهاء أذرعها في العراق ولبنان واليمن.

بعد ان فشلت اسرائيل بنزع سلاح حماس وحزب الله ولم تستطع تغيير النظام في إيران واغتيال خامنئي. اذن اسرائيل واميركا بدّلت اللعبة في برنامج جديد واسقاط النظام في إيران من خلال الاحتجاجات الحالية في إيران وتهديدات ترامب واضحة إلى طهران في حالة قمع المحتجين سوف تتدخل اميركا واسرائيل مجدداً في شن الحرب على إيران.

إيران ليس لديها شيء تخسره سوى الرد والمباغتة بالهجوم على إسرائيل، وبهذا الهجوم تحقق أكثر من هدف سياسي؛ أولاً هو القضاء على الحركة الاحتجاجية في إيران والتفاف الجماهير مع السلطة في إيران وربما تدخل الصين وروسيا وكوريا لدعم إيران من أجل المحافظة على مصالحهما السياسية والاقتصادية، وتكون جبهة قوية ضد اميركا واسرائيل وربما تتطور الحرب إلى حرب عالمية ثالثة.

ونشاهد هذا ما حدث اليوم في فنزويلا كيف اعتدت اميركا بهجوم واسع على كاراكاس من أجل تغيير النظام ونهب خيرات فنزويلا بشكل عام وربما تغيير كل الانظمة فى منطقة الكاريبى، وهذه تعتبر بلطجة وقرصنة امريكية لم يشهده العالم سابقاً. هكذا هو العدوان السافر على الدول واحتلالها.

اما فيما يتعلق بالعراق فإن الأوضاع خطيرة جداً وسوف تكون اميركا لاعب قوي في العراق بعد تصفية أذرعها في العراق وجعل السلطة في العراق تحت مظلة اميركا والهيمنة والسيطرة على كل الاقتصاد العراقي وعزله عن دول مثل الصين وإيران لتكون قاعدة كبيرة تابعة لأميركا. والسؤال هنا؛ ما هو دور القوى المدنية واليسارية التي تدافع عن الانسان وقيمته؟ هل ستقف متفرجة ام هناك حركة احتجاجية تلعب دوراً لإيجاد نظام بعيد كل البعد عن ايديولوجيات السيطرة والهيمنة التي تسيطر على العراق؟

اما ما يتعلق بتركيا فإن لتركيا أكثر من ٥١ قاعدة على الحدود العراقية واقليم كردستان. وهدفها السيطرة على نفط كركوك واضعاف الاقتصاد العراقي نتيجة وجود القوات التركية غير الشرعية في العراق. وهذا يتفق تماماً مع سياسة تركيا في سوريا، فهي من غيرت النظام في سوريا ولكن هذه ليست مسؤولية تركيا، بل على المجتمع السوري هو من كان عليه تبديل نظامه من الفكر البعثي الذي حكم سوريا أكثر من خمسون عاماً. ولكن البديل السياسي في سوريا هم مجموعة من الارهابيين والقتلة كجبهة النصرة وداعش وبعض المرتزقة التي اوجدتها وغذتها تركيا في هذه المنطقة. اذن حتى الأوضاع السورية سوف تؤثر على الوضع العراقي. اليوم على القوى الشعبية أن تعمل على مشتركات فيما بينها لتحرير أرض العراق من كل اعتداء خارجي.

أثر الموروث الاجتماعي على واقع المرأة العراقية

نجاة الزغبي

يواجه واقع المرأة العراقية تأثيراً مزدوجاً للموروث الاجتماعي؛ فمن جهة، يفرض عليها تحديات جسيمة وقيوداً ثقافية تتمثل في التمييز، العنف الأسري، وتحجيم المشاركة السياسية، فضلاً عن إجبارها على تحمل أعباء إضافية كإعالة الأسرة نتيجة الحروب المتعاقبة. ومن جهة أخرى، يمدها هذا الموروث بقوة معنوية وأصالة راسخة تمكنها من الصمود. تتجلى هذه الازدواجية في دورها المحوري كعنصر بناء في المجتمع، رغم ما تكابده من بطالة، أمية، وتشريعات قد تنتقص من حقوقها.

أولاً: التبعات السلبية للموروث الاجتماعي

القيود الاجتماعية والسياسية: يعمل الموروث التقليدي على تحجيم مشاركة المرأة في الفضاء العام، فارضاً أنماطاً سلوكية تحد من فاعليتها. وينعكس ذلك سياسياً عبر "الكوتا" التي جعلت حضورها في البرلمان عددياً وشكلياً في الغالب، بدلاً من أن يكون حضوراً نوعياً ومؤثراً.

الإجحاف التشريعي: تساهم بعض النصوص القانونية المستندة إلى تفسيرات تقليدية في إضعاف موقف المرأة، مثل المادة (٤١) من الدستور، وقوانين العقوبات التي تمنح أعذاراً مخففة لمرتكبي "جرائم الشرف" أو تبيح "تأديب الزوجة".

الواقع الاقتصادي: تعاني المرأة من نسب بطالة مرتفعة، وغالباً ما يُحصر عملها في مهن ذات مردود مادي ضعيف، في وقت تضطر فيه للقيام بدور المعيل الوحيد للأسرة في ظل غياب الرجل.

ثانياً: مكامن القوة والتكيف الإيجابي رغم القسوة، أثبتت المرأة العراقية قدرة فائقة على التكيف والصمود، محولةً المحنة إلى منحة:

الصلابة وإدارة الأزمات: برزت المرأة كقائد فعلي للمجتمع والأسرة خلال الأزمات والحروب.

حارسة القيم: يُنظر للمرأة بوصفها الامتداد الأصيل للتراث، والركيزة الأساسية في تنشئة الأجيال والحفاظ على تماسك النسيج المجتمعي.

ثالثاً: رهانات المستقبل تخوض المرأة العراقية اليوم معركة وعي تهدف إلى:

الموازنة الصعبة: التوفيق بين هويتها التراثية كحارسة للقيم، وبين استحقاقات الحداثة ومواكبة التطور العالمي.

تفكيك الصور النمطية: السعي الحثيث لتمكين نفسها وتغيير النظرة المجتمعية القاصرة لقدراتها.

خاتمة خلاصة القول، إنه وبرغم فداحة الخسائر التي تكبدتها المرأة العراقية في أتون الحروب المدمرة، وفقدانها للسند (الزوج، الأب، الابن)، إلا أنها لا تزال تخوض بشجاعة نادرة صراعاً وجودياً معقداً، ليس فقط من أجل البقاء، بل من أجل إثبات الذات وصناعة الحياة.

أسباب البطالة في المجتمع العراقي

عمر ابو معصومة

تنبع مشكلة البطالة في المجتمع العراقي من مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية. التطور الاقتصادي البطيء في العراق حيث لا يتم خلق فرص عمل كافيه لاستيعاب العاطلين الجدد إلى سوق العمل. وعدم كفاية فرص العمل، قد يكون عرض العمالة أكبر من الطلب عليها في السوق مما يؤدي إلى نقص في الوظائف الشاغرة.

في بنية الاقتصاد التحول من الزراعة إلى الصناعة والاعتماد على قطاعات معينه كالنفط قد يؤدي إلى تسريح العمالة في بعض القطاعات دون توفير بدائل اقتصادية أخرى. وكذلك ضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب الاعداد المتزايدة من الباحثين عن عمل يضع ضغطوا اضافية على سوق العمل.

والنقص في التعليم الجيد وتنمية المهارات يلعب دوراً كبيراً في بطالة المجتمع. جودة التعليم قد لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل مما يخلق فجوة بين المهارات التي يمتلكها الخريجون والمهارات التي يحتاجها سوق العمل.

وكذلك عدم توفر خبرات العملية الذي يواجهه العديد من الخريجين الجدد. حيث يلاقون صعوبة في الحصول على وظائف تتطلب سنوات خبرة محددة مما يساهم في تعطيلهم عن العمل. ومن الأسباب الهامة في هذا الأمر هو عدم ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل. بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الفعلية يساهم في زيادة العاطلين عن العمل.

وهناك العوامل الاجتماعية والمؤسسية. حيث النمو السكاني السريع لاسيما في الدول النامية قد يفوق قدرة الاقتصاد على توفير وظائف جديدة. بعض السياسات الحكومية والعوامل المؤسسية مثل الحد الادنى للأجور والتراخيص المهنية المعقدة قد تؤثر على قرار التوظيف.

وعدم الاستقرار السياسي والأمني يلعب دور لا يستهان به في البطالة. حيث الظروف الامنية والسياسية غير المستقرة يمكن أن تعرقل الاستثمار وتؤدي إلى هروب رؤوس الأموال مما يقلل من فرص العمل المتاحة.

وكذلك الظروف الشخصية قد تكون لبعض الأفراد اسباب شخصية تمنعهم من العمل كالمشاكل الصحية والظروف العائلية. وقد يكون بعض الأفراد غير راغبين بالعمل المتاح ولا يبحثون عنه بجدية كافية على الرغم أن تعريف البطالة يشمل من يبحث عنه.

حيث تؤكد وزاره العمل ووزارة التخطيط أن نسبة العاطلين عن العمل يتجاوز الـ ٢٠ ٪ وهذا يؤشر إلى حجم البطالة في العراق، نتيجة السياسات غير الواضحة في جانب الاقتصاد العراقي، فهو اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير النفط، وهذا لا يعمل على تطوير الاقتصاد العراقي، بل هذا الاقتصاد يتعكز على عكازه البترول. وبالتالي يكون اعداد العاطلين عن العمل هو أكثر من ٨ مليون عاطل عن العمل في كافة شرائح المجتمع العراقي، وهذا يتطلب دراسة وحلول سريعة للقضاء على البطالة.

أزمة الانتماء وجدلية الدولة واللادولة: قراءة في سؤال الهوية

عباس الموسوي

في ظِل التطور التقني والثورة الرقمية ووصولاً للذكاء الاصطناعي الذي بات يلاحقنا حتى في أصغر خلايا جسمنا وتفكيرنا، نعيش تحول جوهري في مفهوم الهوية؛ إذ لم تعد مجرد "فلكلور" أو نقاش صالونات، بل هي أمن قومي وشرط لبقاء الدولة. يمكن تفكيك هذا الإطار إلى ثلاث ركائز:

ثنائية "نحن" و"هم" داخل الوطن الواحد: تشير السوسيولوجيا السياسية إلى أن أخطر مراحل تفكك الدولة هي عندما تنتقل الحدود من "الجغرافيا الخارجية" إلى "الجدران النفسية الداخلية". هنا، تفقد الدولة احتكارها للشرعية لصالح القبيلة أو الطائفة.

تسييس الهوية: الهويات الفرعية ليست شراً مطلقاً، بل هي ضرورة أنثربولوجية. الخطر يكمن في "أدلجة" هذه الهويات وتحويلها إلى أدوات للوصول إلى السلطة وتوزيع الغنائم، مما يخلق "مواطنة مشروطة" بالولاء الفرعي لا بالانتماء للدولة.

الهوية كمشروع تحرر: ما نريد التأكيد عليه هو أنه ينبغي علينا الوصول الى مفهوماً عميقاً للهوية الوطنية بوصفها "تحرراً". فهي تحرر الفرد من سجن الجماعة الضيقة، وتحرر الدولة من كونها "إقطاعية" لطائفة أو عرق.

عند إسقاط هذه المفاهيم على الحالة العراقية، وتحديداً "الثقافة الفكرية والسياسية" ما بعد ٢٠٠٣، نجد تطابقاً مخيفاً، وتمايزاً في آليات التطبيق:

أولاً: من "المواطنة" إلى "المكونات"

خطورة "التمثيل السياسي المشروط بالهويات الانقسامية". في العراق، تم مأسسة هذا الخطر دستورياً وعرفياً عبر نظام المحاصصة الطائفية والإثنية. إذ، تحولت الثقافة السياسية في العراق من سؤال "الكفاءة" إلى سؤال "الانتماء".

لم يعد العراقي يُعرّف في الفضاء العام بصفته "مواطناً"، بل بصفته ممثلاً لمكون (شيعي، سني، كردي، إلخ). هذا عزز "تحول الهوية إلى معركة مفتوحة"، حيث ترى كل فئة أن أي مكسب للفئة الأخرى هو خسارة لها (معادلة صفرية).

وهذا ما يحثنا إلى "إعادة كتابة السردية الوطنية". في العراق، حيث تعاني الساحة الفكرية من تشظي السرديات:

سردية المظلومية: كل طرف يكتب التاريخ من زاوية جراحه الخاصة، مما يجعله عاجزاً عن التعاطف مع جراح الآخر.

غياب الرموز الجامعة: يحتاج الوطن إلى رموز غير حزبية. في العراق، الرموز غالباً ما تكون دينية أو قومية ضيقة، ونادراً ما تجد رمزاً يحظى بإجماع من زاخو إلى الفاو، مما يجعل الثقافة الفكرية أسيرة "الغيتوهات" المغلقة.

يجب الحذر من أن تتحول الدولة إلى "مزرعة". في الواقع العراقي، رسخت المحاصصة مفهوم "دولة المكونات" على حساب "دولة المواطنة". حيث أدى هذا إلى ظاهرة خطيرة في الثقافة الفكرية العراقية وهي "الولاء ما قبل الدولة". المثقف أو السياسي يجد نفسه مضطراً لمغازلة الهوية الفرعية لضمان الحماية أو المنصب، لأن الدولة "الرسمية" ضعيفة وغير قادرة على حمايته أو توظيفه بمعزل عن خلفيته.

بناءً عليه يحتاج الواقع العراقي إلى ثورة في المفاهيم تتجاوز التغيير السياسي السطحي:

١. دسترة المواطنة: الانتقال من "التوازن بين المكونات" (الذي يشل الدولة) إلى "التساوي بين المواطنين" (الذي يطلق طاقات المجتمع). وهذا يتطلب تفكيك نظام المحاصصة الذي وصفه النص بأنه يجعل "كل طائفة تتمسك بحقوقها كحصة لا كمبدأ".

٢. التعليم والإعلام: كما نجحت رواندا عبر التعليم، يحتاج العراق إلى مناهج تربوية تخرج من سرديات الطوائف لتبني "سردية الألم والأمل المشترك". الإعلام العراقي حالياً يعزز الانقسام، والحاجة ماسة لإعلام "مسؤول" لا "تحشيدي".

٣. العدالة كشرط للهوية: "لا توجد هوية وثقافة بلا عدالة وتكامل"، هذا الشعر هو مفتاح الحل في العراق. طالما يشعر المواطن (في البصرة أو الأنبار أو السليمانية) بغياب العدالة في توزيع الثروة وتطبيق القانون، سيلجأ فوراً إلى قبيلته أو طائفته لتحميه. الهوية الوطنية لا تُفرض بالشعارات، بل تُبنى بمؤسسات العدالة. إن أزمة الثقافة الفكرية في العراق اليوم ليست نتاج نقص في الموارد أو التاريخ، بل هي نتاج عطب في تعريف "الذات الوطنية". حيث أننا عالقون في صراع الهويات القاتلة لأننا لم نجب بصدق على سؤال "كيف سنعيش؟". الخروج من هذا المأزق يتطلب شجاعة فكرية وسياسية للاعتراف بأن نموذج "دولة المكونات" قد فشل، وأن الطريق الوحيد للنجاة هو "دولة المواطنة" التي يتساوى فيها الجميع أمام القانون، وتصبح فيها الهوية الوطنية مظلة تحمي التنوع ولا تلغيه.

التعايش السلمي والحياة المشتركة وأساس الوجود والتطور

أحمد عز الدين

من أهم أسباب وجود الإنسان في الكون وبقائه حتى الآن هو التعايش السلمي والحياة المشتركة، وكان للإنسان دور أساسي في الاستمرارية لهذا الشيء على مر كل العصور، إن الذي يميز الإنسان عن الكائنات الأخرى هو أنه يمتلك عقلاً يستطيع التفكير به، وهذا ما جعله [خليفة الله على الأرض].

الإنسان قبل كل شيء هو كائن اجتماعي، وعندما نقول الإنسان كائن اجتماعي فهذا يعني أنه لا يستطيع العيش لوحده، ومن هنا نستنتج أنه ولأجل حياة اجتماعية يجب علينا العيش بسلام وحياة مشتركة لكي (نحمي البشرية، وثم تزداد ومن ثم تتطور).

ما نريد أن نقوله ونشرحه هو أن خريطة الشرق الأوسط عامة والعراق خاصة، يتواجد فيها عدد كبير من الأديان والمذاهب والأطياف المختلفة، لذا يتوجب علينا الأخذ بعين الاعتبار ومراعاة الكل والنظر إليهم بعين متساوية، ما يعني احترام الجميع وعدم التفرقة بينهم، وبهذا نستطيع تحقيق التعايش السلمي والحياة المشتركة، لأنه بتحقيق التعايش السلمي يسهل علينا بناء الحياة المشتركة وعلى هذا الأساس نحافظ على الوجود ونستمر في التطور.

وكما قلنا في البداية بأن الإنسان كائن اجتماعي، ما يعني أنه بتحقيق السلام أولاً ثم نبدأ بعدها بجمع كل الاختلافات لأجل حياة مشتركة. على سبيل المثال، عندما نرى (حديقة مليئة بالورود المختلفة الألوان)، فإنه منظر جميل ويعطي راحة نفسية للإنسان، أما إذا كانت الورود كلها لوناً واحداً فتقل جماليتها ولن يبقى لها معنى، ومن هنا نفهم أن الشعوب والقبائل والأديان المختلفة إنما تكمل بعضها البعض، ولا تشكل خطراً على الآخر.

كما يجب علينا فهم أن الأفكار المختلفة هي ثروة غنية يجب أن نهتم بها، لأن هذا هو ما سيطورنا في المستقبل، وكلما عملنا بجهد للتعايش السلمي كلما اقتربنا من تحقيق الحياة المشتركة، مثال (حديقة الورود)، أفضل دليل لكلامنا، وبتقبل الآخرين والعمل معهم لمستقبل مشترك للجميع، وهكذا نصل لحياة مشتركة.

لكن عند ظهور السلطة والدولة، وخاصة الدولة القومية، لم يبق معنى للتعايش السلمي والحياة المشتركة، لأن تاريخ الغزوات والاستعمار بدأ مع عقلية السلطة، والهدف من الغزو والاستعمار هو سلب ونهب كل ثروات الأماكن الأخرى، والأخطر هو مسح هوية الإنسان والشعب الآخر.

إن استغلال اسم الأديان والمذاهب قد دخل مرحلة مخيفة لم نرَ مثلها من قبل، وهي مرحلة الدولة القومية، وهذه أخطر وأعنف مرحلة دخلت بها البشرية، نظام أي دولة او دولة قومية في العالم لم يتحقق إلا بالعراك والاقتتال، ما يعني اقتل واظلم الآخرين لكي تبني نفسك! لأن عقلية الدولة القومية تهدف إلى دولة ذات شعب واحد ولغة واحدة وعلم واحد، ويجب أن تكون الحياة بلون واحد، وهذا ما يخالف ماهية ونظام الحياة الطبيعية والكون.

عقلية الدولة قائمة على تشتت وتقاتل الأديان والمذاهب، لأنه كلما تزايد القتال بين الأديان كانت السلطة هي المستفيدة الأكبر، لأنه لا يبقى مجال للتعايش السلمي والحياة المشتركة، ويكون النظام داخل الدولة القوي يأكل الضعيف، وهنا لا يبقى للأقلية إلا السمع والطاعة.

ومن أهم ما يقوم به الاستعمار هو محو تراث ولغة الشعوب الأخرى، وهذا أخطر من الاستعمار الجسدي، وفي وقتنا الحاضر نعيش في عصر ما يسمى بالرأسمالية، والمصطلح المعروف للرأسمالية هو.

الليبرالية (الحرية المطلقة للفرد)، ما يعني أن لا أحد يتدخل بحياة الآخر، كل شخص حر في حياته. إبعاد أفراد المجتمع عن بعضهم البعض وجعلهم ككائن غريب يعيش لوحده ويكون أكثر الأوقات كئيباً ومهموماً. وعلى سبيل المثال، في أوروبا لا أحد يتدخل في شؤون الآخر، نحن لا نتكلم عن الإنسان الذي يجب أن يتدخل في حياة الإنسان الآخر بكل شيء ويسبب الإزعاج له، بل نتكلم عن ابتعاد الأفراد عن بعضهم البعض وكأن لا شأن لهم ببعضهم، مثل مساعدة الآخر وحق الجار على الجار، لأن هذا سيجعل من الإنسان كائناً غريباً ووحيداً، وهذا يعاكس ما قلناه في البداية فالإنسان كائن اجتماعي. كل هذه العوامل ضد مبادئ التعايش السلمي والحياة المشتركة، ولا يبقيان معنى للوجود والتطور.

ما نريد قوله هو أنه علينا العمل بجد يداً بيد لعبور هذا الوضع الراهن، ولكي نعيش بسلام وحياة مشتركة ونبني أساساً للتطور. الحل هو جمع الأديان والمذاهب والأطياف المختلفة كمثال (حديقة الورود). ويجب علينا أن نؤمن بأننا بالاختلاف نتطور، فالاختلاف يعني غنى وثروة للوطن، فكلما كان في الوطن أطياف مختلفة كلما تزايدت الحرية والتعبير عن الرأي.

وعلينا أن نفهم جيداً بأن من لا يملك الوعي التاريخي فلا معنى لحياته، ومن يمتلك الوعي التاريخي فإن لحياته معنى اجتماعي وإنساني، وكلما كان للمجتمع أطياف وأنواع مختلفة ومتعددة، كلما شكل مواجهة ضد القمع والاضطهاد بطريقة أقوى، وإذا جعلنا من التوعية عملية منظمة سنحصل على قوة باستطاعتها التغيير نحو الأفضل. نقف اليوم أمام منعطف تاريخي يحتم علينا العمل بجد، يداً بيد، لعبور الوضع الراهن نحو بر الأمان. إن بناء مستقبل مزدهر لا يمكن أن يتم إلا عبر "هندسة اجتماعية" قائمة على قبول الآخر.

الاختلاف ثروة إن أجمل الحدائق هي تلك التي لا تقتصر على لون واحد أو نوع واحد من الزهور. كذلك هو الوطن؛ فالتشبيه الأمثل لمجتمعنا هو "حديقة الورود"، حيث تتعايش الأديان والمذاهب والأطياف المختلفة في تناغم فريد. علينا أن نؤمن بعمق أن الاختلاف ليس خلافاً، بل هو ثروة وطنية. كلما تعددت الأطياف، زاد المخزون الثقافي والفكري للمجتمع.

إن وجود التنوع هو الدليل الأكبر على عافية المجتمع، فكلما كان الفضاء يتسع للجميع، تزايدت مساحة الحرية والقدرة على التعبير عن الرأي بطلاقة وإبداع.

بوصلة الإنسان والمجتمع لا يمكن بناء الحاضر دون فهم الماضي. إن من لا يملك الوعي التاريخي يعيش حياة تفتقر للعمق والاتجاه، بينما يمنح هذا الوعي للفرد "معنىً اجتماعياً وإنسانياً" يربطه بجذوره وبمحيطه.

المجتمع الذي يمتلك وعياً تاريخياً ويحتضن أطيافاً متعددة، يشكل جدار صد منيع ضد الاستبداد والقمع. التعددية تخلق توازناً يمنع أي طرف من احتكار الحقيقة أو السلطة.

حين نحول هذا الوعي والتنوع إلى عملية توعوية منظمة، فإننا نكتسب قوة هائلة قادرة على إحداث التغيير الإيجابي نحو الأفضل.

التعايش هو طريق الاستقرار إن الاستقرار السياسي والأمني ليس مجرد صدفة، بل هو نتاج طبيعي للتعايش السلمي الحقيقي بين مكونات الشعب. عندما يدرك الجميع أن قوتهم تكمن في وحدتهم المتنوعة، وأن مصيرهم مشترك، يتحول الوطن من ساحة للصراع إلى واحة للإبداع والتطور. علينا أن نغرس هذه القيم الآن، لنحصد مستقبلاً يليق بإنسانيتنا.